

المحتويات

الصفحة

226.....	الفصل الثامن التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق الأوراق المالية
226.....	السياسة النقدية
227.....	معدلات التوسع في السيولة المحلية
228.....	العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
228.....	صافي الموجودات الأجنبية
230.....	الائتمان المحلي
232.....	صافي البنود الأخرى
232.....	هيكل السيولة المحلية
233.....	التطورات المصرفية
234.....	الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية
235.....	الودائع
237.....	النشاط الإقراضي
239.....	القاعدة الرأسمالية
240.....	التطورات في أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2000 ⁰
242.....	أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2000
245.....	ملحق (1/8) : معدلات النمو في السيولة المحلية
245.....	(2000-1995)
246.....	ملحق (2/8) : التغيير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
246.....	(1990 و 2000)
247.....	ملحق (3/8) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغيير في السيولة المحلية
247.....	(2000-1995)
248.....	ملحق (4/8) : مكونات السيولة المحلية
248.....	(2000-1995)
249.....	ملحق (5/8) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية ¹
249.....	(1999 و 2000)
250.....	ملحق (6/8) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
250.....	للمصارف التجارية العربية
250.....	(1999 و 2000)
251.....	ملحق (7/8) : القواعد الرأسمالية
251.....	للمصارف التجارية العربية
251.....	(1999 و 2000)

الفصل الثامن

التطورات النقدية والمصرفية

والتطورات في أسواق الأوراق المالية

السياسة النقدية

بدأت معظم الدول العربية منذ مطلع العقد الماضي في تطبيق سياسات وبرامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي سواء بمساندة ودعم المؤسسات المالية الإقليمية والدولية أو بمبادرات وجهود ذاتية منها. وقد هدفت السياسات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الدول في إطار تلك البرامج إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية العامة الداخلية والخارجية، ورفع كفاءة تعبئة الموارد وإحكام توظيفها، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي الذي يعتبر أمراً أساسياً لتدعيم الإصلاحات الهيكلية وتعزيز فرص ومقومات النمو الاقتصادي المستدام.

وقد اتبعت السلطات في الدول العربية، في إطار توجهات السياسة الاقتصادية العامة، سياسات نقدية تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية وأسعار الصرف، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما يتناسب مع أهداف السياسة النقدية ومتطلبات تمويل حركة النشاط الاقتصادي لمختلف الوحدات الإنتاجية وبخاصة في القطاع الخاص. ويتضح من البيانات المتاحة عن معدلات التضخم خلال الفترة الماضية أن السلطات النقدية في الدول العربية قد نجحت بوجه عام في تفعيل دور السياسة النقدية في الحد من التضخم، وأن السياسات النقدية المتبعة قد عززت من فرص النمو الاقتصادي في إطار الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار بما في ذلك سعر الصرف. الأمر الذي ساعد على إيجاد بيئة مواتية لزيادة معدلات الادخار والاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وبغية تعزيز كفاءة وفاعلية السياسة النقدية وإعطاء دور أكبر لعوامل السوق، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال العام تدعيم توجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية، وذلك وفقاً للمراحل المختلفة التي قطعتها كل منها في هذا المجال. وقد شملت تلك الأدوات استخدام نسب الاحتياطي الإلزامي في سياق يعزز من فاعلية سوق فيما بين البنوك، وسعر الخصم، واتفاقيات إعادة الشراء للسندات الحكومية وأذونات الخزائنة وشهادات الإيداع، وعمليات المقايضة في سوق النقد الأجنبي. وقد شملت أدوات إدارة السياسة النقدية كذلك، كما في حالة السودان، شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وهي أوراق مالية قابلة للتداول بين حاملها يصدرها البنك المركزي. وتقوم هذه الشهادات على صيغة المشاركة التي تمكن حاملها من مشاركة بنك السودان ووزارة المالية في ملكيتهما لأسهمهما بالبنوك التجارية والمتخصصة، حيث تنشأ قيمتها بعد حصر مساهمات وزارة المالية وبنك السودان وتحديد قيمتها ومن ثم تجزئتها إلى شهادات ذات قيم متساوية. ويقوم بنك السودان بإصدار هذه الشهادات أو إعادة شرائها كأداة لتدخلاته في السوق النقدية وفقاً لمتطلبات إدارة السيولة لدى المصارف.

وإدراكاً من السلطات النقدية في الدول العربية لأهمية الدور الذي يلعبه إصلاح القطاع المصرفي في نقل تأثيرات السياسة النقدية بالسرعة والكفاءة المطلوبة، وفي تعزيز عملية النمو من خلال تحسين الوساطة المالية وزيادة فاعلية تخصيص الموارد، وفي تمكين المصارف من القيام بالدور المنشود في دعم جهود الاقتصادات العربية للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التي يتيحها التكامل الدولي في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، فقد واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال العام جهودها الرامية إلى تحسين وتطوير أداء المصارف وحفزها على الاندماج في وحدات مصرفية كبيرة تتمتع بقواعد رأسمالية قوية، وعلى امتلاك القدرات الإدارية، والمهارات والكوادر الفنية لدعم قدراتها الذاتية على المنافسة وتحسين وتنويع خدماتها، ورفع كفاءتها في مجال تقييم المخاطر ومتابعتها.

ومن أجل تأمين سلامة الجهاز المصرفي والتأكد من سلامة الأوضاع المالية لمختلف وحداته والتزامها بالقواعد والتعليمات الرقابية، وتبنيها للممارسات المصرفية والمالية السليمة، فقد واصلت السلطات في الدول العربية خلال عام 2000 العمل على تكثيف جهود الرقابة المصرفية وتطوير أساليبها لمواكبة التوجهات المتسارعة نحو التحرير المالي، وازدياد المنافسة في السوق المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت في عدد من الدول العربية خلال العام الجهود المتعلقة بتطوير نظم المدفوعات الوطنية، وبإدخال الإصلاحات الملائمة على التشريعات المصرفية.

معدلات التوسع في السيولة المحلية

تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل قد ارتفع خلال عام 2000 إلى 10.3 في المائة مقارنة بنحو 9.7 في المائة في العام السابق، ملحوظ (1/8). ويلاحظ بأن معدلات نمو السيولة المحلية خلال عام 2000 قد اقتربت في معظم الدول العربية بارتفاع ملحوظ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام الماضي، ومن ثم بالحاجة إلى توفير الحجم الملائم من السيولة اللازمة لمواكبة الزيادة في حركة النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية فيها خلال عام 2000، إذ كانت معدلات نموها أعلى من العام السابق في مجموعة أولى من الدول ضمت كل من البحرين وجيبوتي والسودان وسورية والكويت وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن، بينما كانت تلك المعدلات أقل من مثيلاتها في العام السابق في مجموعة أخرى ضمت الأردن والإمارات وتونس والجزائر والسعودية وعمان وقطر ولبنان والمغرب.

فبالنسبة لمجموعة الدول التي شهدت معدلات نمو السيولة المحلية فيها ارتفاعاً مقارنة بالعام الماضي، كان الارتفاع ملحوظاً في حالة كل من موريتانيا والسودان واليمن حيث بلغ نحو 24.6 نقطة مئوية و13.4 نقطة مئوية و11.3 نقطة مئوية على التوالي. أما في بقية دول المجموعة فقد تراوح الارتفاع بين 5.9 نقطة مئوية في البحرين ونحو نقطة مئوية واحدة في مصر.

وبالنسبة لمجموعة الدول التي سجلت انخفاضاً في معدلات نمو السيولة المحلية مقارنة بالعام الماضي، فقد انخفض معدل نمو السيولة المحلية في تونس بنحو 4.7 نقطة مئوية تليها السعودية بنحو 2.3 نقطة مئوية ثم الأردن والمغرب بنحو 1.8 نقطة مئوية لكل منهما، وتراوح الانخفاض في بقية دول هذه المجموعة بين 1.5 نقطة مئوية في لبنان و0.4 نقطة مئوية في عُمان. وذلك باستثناء الإمارات التي تشير البيانات فيها إلى انخفاض معدل نمو السيولة المحلية في عام 2000 بنحو 17.8 نقطة مئوية مقارنة بعام 1999. علماً بأن معدل نمو السيولة المحلية في عام 1999 يعكس في جزء هام منه أثر التعديلات التي تم إدخالها على شمول تغطية البيانات النقدية اعتباراً من عام 1999.

وقد ساهمت الزيادة في عنصر شبه النقود بالنصيب الأكبر من الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2000 في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس وقطر والكويت وعمان ولبنان ومصر واليمن وبلغت مساهمته نحو 97 في المائة في لبنان و90 في المائة في كل من البحرين وقطر وتراوحت بين 89 في المائة في مصر و58 في المائة في اليمن بالنسبة لبقية دول هذه المجموعة باستثناء جيبوتي حيث أن الزيادة في السيولة المحلية فيها خلال العام قد جاءت بكاملها في عنصر شبه النقود بل وغطت على الانخفاض الملحوظ في عنصر النقود بتعريفها الضيق (العملة المتداولة والودائع الجارية). وقد شكلت الزيادة في عنصر النقود بتعريفها الضيق الجزء الأكبر من الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2000 في كل من الجزائر والسعودية والسودان وسورية والمغرب وموريتانيا، وتراوحت مساهمته بين 94 في المائة في موريتانيا و62 في المائة في سورية. أما في ليبيا، فقد جاءت الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2000 بكاملها في عنصر النقود بل وعوضت عن الانخفاض في عنصر شبه النقود. ويلاحظ أنه قد صاحب الزيادة في عنصر النقود بتعريفها الضيق خلال عام 2000 انخفاض في معدلات نمو العملة المتداولة مقارنة بعام 1999 في جميع الدول العربية باستثناء سورية وليبيا، بل وإن معدلات نموها قد كانت سالبة في مجموعة من الدول ضمت السعودية والكويت والإمارات وقطر وجيبوتي حيث انخفض حجم العملة المتداولة فيها عن مستواه في عام 1999. ويعكس هذا التطور بصورة رئيسية زوال التأثير الطارئ لما عرف بمشكلة عام 2000 التي نتج عنها زيادة ملحوظة في الطلب على النقد اليديوي كإجراء تحوطي.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

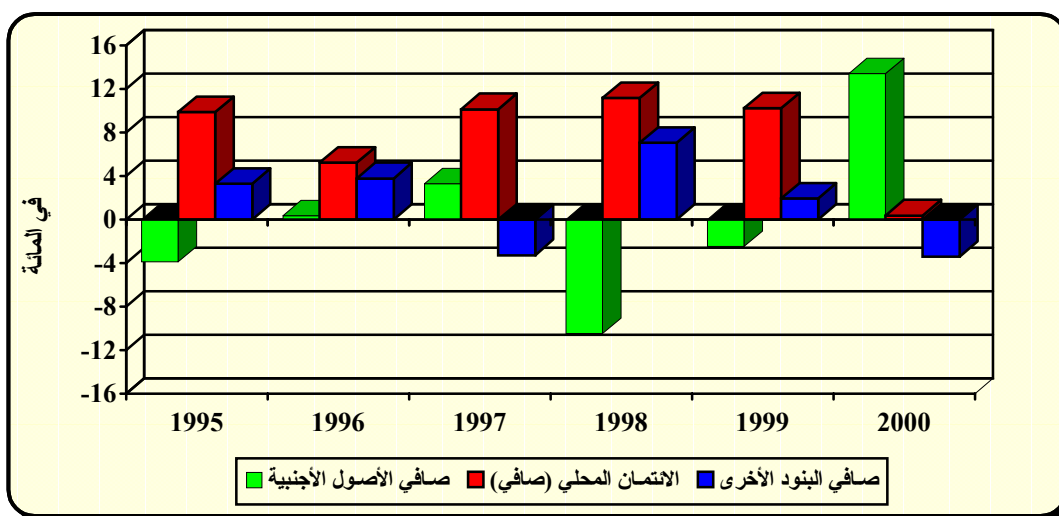
صافي الموجودات الأجنبية

تشير التقديرات إلى أن صافي الموجودات الأجنبية قد كان المصدر الرئيسي للتوسع في السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية ككل خلال عام 2000، ويعزى ذلك في جزء منه إلى التحسن الملحوظ في أداء القطاع الخارجي في عدد من الدول العربية وبخاصة المصدرة منها للنفط مقارنة بالعام الماضي، بسبب الارتفاع المهم في أسعار النفط وعائداته.

وقد كان لصافي الموجودات الأجنبية أثر توسعي على السيولة المحلية في جميع الدول العربية خلال عام 2000 باستثناء تونس وجيبوتي وعمان ومصر ولبنان والمغرب التي انخفض فيها صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية عن مستواه في نهاية العام السابق، وكان له بالتالي تأثير انكماشى على السيولة المحلية فيها، الملحقان (2/8 و3/8).

ففي البحرين والجزائر والسعودية والسودان تحول الأثر الانكماشى الذي نتج عن التحركات في صافي الموجودات الأجنبية في العام الماضي إلى أثر توسعي خلال عام 2000. ويعود ذلك إلى الارتقاع في صافي الموجودات الأجنبية للسلطات النقدية والمصارف التجارية في كل من البحرين والجزائر والسودان، وإلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للسلطات النقدية في السعودية والتي عوضت عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. وقد اقترنت الزيادة في كل من البحرين والسودان بارتفاع الفائض الكلي في ميزان المدفوعات مقارنة بالعام الماضي، في حين اقترنت في كل من السعودية والجزائر بتحول العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض ملحوظ خلال عام 2000.

شكل (1) : العوامل المؤثرة على السيولة المحلية في الدول العربية
2000 - 1995



وفي الأردن وسورية وقطر والكويت وليبيا واليمن كان لصافي الموجودات الأجنبية أثر توسعي على السيولة المحلية أكبر من العام الماضي. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للسلطات النقدية وبدرجة أقل إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في كل من الكويت واليمن. أما في ليبيا فقد نتج الأثر التوسعي من الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للسلطات النقدية، في حين توزعت الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية في الأردن خلال العام مناصفة تقريباً بين السلطات النقدية والمصارف التجارية. أما في سورية وقطر فيعود الأثر التوسعي إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية وبدرجة أقل إلى الزيادة في صافي

الموجودات الأجنبية للسلطات النقدية. وقد اقترنت الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية باستمرار الفائض الكلي في ميزان المدفوعات في قطر وبارتفاع ذلك الفائض خلال عام 2000 مقارنة بالعام السابق في كل من الأردن والكويت وليبيا واليمن. وفي الإمارات وموريتانيا كان لصافي الموجودات الأجنبية أثر توسعي على السيولة المحلية أقل من العام الماضي ونتج ذلك بصورة رئيسية عن الزيادة الملحوظة في صافي الموجودات الأجنبية للسلطات النقدية وبدرجة أقل عن الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية.

أما بالنسبة لمجموعة الدول التي كان لصافي الموجودات الأجنبية فيها أثر انكماشى على السيولة المحلية خلال عام 2000، فقد تحول الأثر التوسعي الذي نتج عن التحركات في صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية في العام الماضي إلى أثر انكماشى خلال العام في كل من تونس وجيبوتي وعمان ولبنان والمغرب. بينما واصل صافي الموجودات الأجنبية في مصر تأثيره الانكماشى على السيولة المحلية ولكن بدرجة أقل مقارنة بالعام الماضي. وقد جاء الانخفاض في جميع هذه الدول كنتيجة لانخفاض صافي الموجودات الأجنبية لدى السلطات النقدية وخفف من آثاره الانكماشية الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية لديها باستثناء جيبوتي التي انخفض فيها صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية عن مستواه في العام الماضي. وقد اقترنت الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية في دول هذه المجموعة بتحول الفائض الكلي في ميزان المدفوعات إلى عجز خلال عام 2000 في كل من تونس وجيبوتي ولبنان والمغرب واستمرار العجز الكلي في ميزان المدفوعات مع انخفاضه مقارنة بالعام الماضي بالنسبة لمصر.

الائتمان المحلي

انحسر دور الائتمان المحلي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية ككل بدرجة ملحوظة خلال عام 2000 مقارنة بالعام السابق. فقد انخفض صافي الائتمان المحلي عن مستواه في العام السابق في كل من الجزائر والسعودية وسورية وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن وكان له بالتالي أثر انكماشى على السيولة المحلية. كما كانت معدلات نموه أقل من العام السابق في كل من الأردن ومصر والبحرين، في حين كانت تلك المعدلات أعلى بدرجات متفاوتة عن مثيلاتها في العام السابق في بقية الدول العربية.

ويعزى انحسار دور الائتمان المحلي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية خلال عام 2000 إلى التراجع الملحوظ في دور صافي الائتمان الحكومي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية، حيث كان له أثر انكماشى على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة خلال العام. ويعكس ذلك أثر جهود الإصلاح التي قامت بها الدول العربية لتصويب الاختلالات في أوضاع موازاتها العامة وتقليص العجزات فيها والاتجاه نحو تمويل تلك العجزات من موارد حقيقية وفقاً لشروط السوق. كما تدعمت كذلك أوضاع الموازنات العامة في العديد من الدول العربية خلال العام من جراء الزيادة المهمة في الإيرادات النفطية.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، كان لصافي الائتمان الحكومي أثر انكماشى على السيولة المحلية في جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والسودان وعمان ولبنان ومصر والمغرب. فقد واصل صافي الائتمان الحكومي خلال عام 2000 تأثيره الانكماشى على السيولة المحلية في كل من الإمارات وسورية وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن، في حين تحول الأثر التوسعي الذي أظهره صافي الائتمان الحكومي في العام السابق إلى أثر انكماشى خلال عام 2000 في كل من الأردن والبحرين والجزائر والسعودية. أما في عمان والمغرب، فقد تحول الأثر الانكماشى الذي نتج عن صافي الائتمان في العام الماضي إلى أثر توسعي خلال عام 2000، بينما واصل صافي الائتمان الحكومي دوره التوسعي في كل من تونس وجيبوتي والسودان ولبنان ومصر، وكان معدل نموه أقل من العام السابق في كل من تونس والسودان.

وقد سمح تحسن الأوضاع في الموازنات الحكومية بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص في إطار التوجهات الرامية إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في النشاط الاقتصادي. فكان للائتمان المقدم إلى القطاع الخاص خلال عام 2000 دور توسعي في السيولة المحلية في جميع الدول العربية باستثناء الجزائر، وكانت معدلات نموه أعلى من العام السابق في كل من الإمارات والسعودية والسودان وتونس وسورية والكويت وقطر وجيبوتي وموريتانيا والمغرب. في حين كانت تلك المعدلات أقل بدرجات متفاوتة عن مثيلاتها في العام السابق في بقية الدول العربية.

وقد أدت هذه التطورات إلى حدوث تحول في هيكل توزيع الائتمان لصالح القطاع الخاص الذي ارتفع نصيبه من إجمالي الائتمان المقدم في جميع الدول العربية خلال عام 2000 باستثناء لبنان ومصر والمغرب. فقد ارتفع ذلك النصيب بنحو 5.3 نقطة مئوية في الكويت وبنحو 5 نقاط مئوية في ليبيا وتراوح الارتفاع في بقية الدول بين 3.7 نقطة مئوية في السودان و1.8 نقطة مئوية في الأردن. أما في لبنان ومصر والمغرب حيث كانت معدلات الزيادة في صافي الائتمان الحكومي أعلى من معدلات الزيادة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص، فقد انخفض نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان بنحو 4.3 نقطة في لبنان وبنحو 0.7 نقطة مئوية في مصر وبنحو 0.5 نقطة مئوية في المغرب.

وبالنسبة للائتمان المقدم للمؤسسات العامة، فقد ارتفع بدرجات متفاوتة في كل من سورية والأردن والسودان والإمارات وليبيا وعمان وكان له بالتالي أثر توسعي على السيولة المحلية خلال العام. وكان الارتفاع مهماً في حالة كل من ليبيا والسودان حيث ارتفع نصيب الائتمان المقدم للمؤسسات العامة من إجمالي الائتمان بنحو 12.3 نقطة مئوية في ليبيا وبنحو 4.4 نقطة مئوية في السودان. أما في مصر واليمن وجيبوتي فقد انخفض الائتمان المقدم للمؤسسات العامة عن مستواه في العام السابق وكان له أثر انكماشى على السيولة المحلية خلال العام. وكان الانخفاض ملحوظاً في حالة مصر حيث انخفض نصيب المؤسسات العامة من إجمالي الائتمان بنحو 2.8 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق.

صافي البنود الأخرى

ينضمّن هذا البند عناصر ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية، والائتمان المحلي، ويشمل ذلك حسابات رأس المال متضمنة الاحتياطات والمقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة، والأصول والخصوم غير المصنفة، والحسابات المعلقة، والحسابات تحت التسوية وكذلك تعديلات التقييم. وقد كان لصافي التحركات في هذا البند خلال عام 2000 آثار انكماشية على السيولة المحلية في جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي التي كان لصافي تحركات هذا البند فيها آثار توسعية على السيولة المحلية خلال العام.

وقد عكست التحركات الانكماشية لهذا البند خلال عام 2000 في جزء منها الزيادة الملحوظة في حسابات رأس المال والاحتياطات لدى المصارف التجارية في إطار السياسات التي تطبقها السلطات النقدية في الدول العربية والرامية إلى تدعيم ملاءة المصارف التجارية وتقوية قواعدها الرأسمالية من خلال زيادة رؤوس أموالها واحتياطاتها، لتمكينها من تحقيق مستويات ملائمة من كفاية رأس المال تتماشى مع النسب والمعايير الدولية المرعية في هذا المجال. كما تدعمت الآثار الانكماشية لصافي التحركات في هذا البند خلال العام بالزيادة في الخصوم غير المبوبة للبنوك المركزية والمصارف التجارية في كل من الإمارات وتونس والسعودية وسورية ولبنان ومصر واليمن، وبالزيادة في الخصوم غير المبوبة للمصارف التجارية في كل من الأردن والبحرين وعمان والكويت والمغرب، وبزيادة الخصوم غير المبوبة وانخفاض الأصول غير المبوبة للمصارف التجارية في قطر. كما تدعمت هذه الآثار الانكماشية كذلك من خلال الزيادة في الخصوم غير المبوبة للبنك المركزي وانخفاض الأصول غير المبوبة للمصارف التجارية في ليبيا.

أما في جيبوتي فقد كان للتحركات في صافي البنود الأخرى أثر توسعي على السيولة المحلية خلال العام ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى الانخفاض في الخصوم غير المبوبة للبنك المركزي الجيبوتي وإلى الانخفاض في حسابات رأس المال والاحتياطات لدى المصارف التجارية.

هيكل السيولة المحلية

حافظ نصيب شبه النقود في السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة على نفس مستواه في العام السابق تقريباً مع ميل طفيف نحو الارتفاع، ملحق (4/8).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع نصيب شبه النقود في السيولة المحلية خلال عام 2000 في كل من جيبوتي واليمن وتونس والبحرين ومصر وسورية وقطر وعمان ولبنان والمغرب، بينما انخفض ذلك النصيب بدرجات متفاوتة في كل من ليبيا وموريتانيا والسودان والجزائر والأردن والسعودية والإمارات والكويت. ففي جيبوتي حيث جاءت الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2000 بكاملها في عنصر شبه النقود بل وعضت عن الانخفاض الملحوظ في عنصر

النقود بتعريفها الضيق، فقد ارتفع نصيب شبه النقود في السيولة المحلية بنحو 5.2 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق. وسجلت اليمن ثاني أعلى زيادة في نصيب شبه النقود في السيولة المحلية خلال عام 2000 حيث بلغت نحو 2.5 نقطة مئوية، تليها تونس بنحو 1.6 نقطة مئوية، ثم البحرين بنحو 1.1 نقطة مئوية، ومصر بنحو 0.9 نقطة مئوية، وتراوحت في بقية الدول المذكورة بين 0.6 نقطة مئوية في كل من قطر وسورية وتونس و 0.1 نقطة مئوية في المغرب. وقد اقتربت الزيادة في نصيب شبه النقود في قطر بانخفاض في نصيب الودائع بالعملة الأجنبية لصالح الودائع بالريال القطري بلغ نحو 5.1 نقطة مئوية، بينما اقتربت الزيادة في كل من لبنان ومصر وعمان بزيادة في نصيب الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع بلغت نحو 5.8 نقطة مئوية في لبنان تليها مصر بنحو 2.6 نقطة مئوية ثم عمان بنحو 0.2 نقطة مئوية.

أما في ليبيا حيث انخفض عنصر شبه النقود عن مستواه في العام السابق، فقد تقلص نصيب شبه النقود في السيولة المحلية بنحو 5.5 نقطة مئوية خلال عام 2000 مقارنة بالعام الماضي. وفي موريتانيا والسودان والجزائر والأردن والسعودية والإمارات والكويت حيث كانت معدلات الزيادة في عنصر النقود بتعريفها الضيق أعلى من معدلات الزيادة في عنصر شبه النقود، فقد انخفض نصيب شبه النقود في السيولة المحلية خلال عام 2000 بنحو 5.1 نقطة مئوية في موريتانيا و 2.5 نقطة مئوية في السودان و 1.9 نقطة مئوية في الجزائر و 0.9 نقطة مئوية في الأردن، و 0.6 نقطة مئوية في السعودية و 0.3 نقطة مئوية في الإمارات. وكان الانخفاض طفيفاً في الكويت حيث بلغ نحو 0.1 نقطة مئوية. وقد صاحب الانخفاض في نصيب شبه النقود في كل من السعودية والإمارات والكويت تحول لصالح الودائع بالريال السعودي والدرهم الإماراتي والدينار الكويتي على حساب الودائع بالعملة الأجنبية التي انخفض نصيبها من إجمالي الودائع بنحو 1.5 نقطة مئوية في السعودية، وبنحو نقطة مئوية واحدة في الإمارات وبنحو 0.6 نقطة مئوية.

التطورات المصرفية

تظهر البيانات المجمعة لميزانيات المصارف التجارية العربية تواصل نمو النشاط المصرفي في الدول العربية خلال عام 2000، وإن كانت هذه البيانات تشير إلى تباطؤ نسبي في معدلات هذا النمو بالمقارنة مع السنوات القليلة السابقة. فقد أظهرت هذه البيانات أن نمو الموجودات والودائع المصرفية والسلفيات والتسهيلات المقدمة، كان بمعدلات أقل خلال هذا العام بالمقارنة مع المعدلات المماثلة في الأعوام السابقة. والملاحظ على وجه الخصوص، أن معدل نمو القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للاقتصاد كان في المتوسط أقل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات نمو الودائع المصرفية وذلك لأول مرة منذ عدة سنوات. إلا أنه في المقابل حافظت المصارف العربية على معدلاتها المرتفعة نسبياً المتعلقة بنسب الأداء المالي في ظل الارتفاع في ربحية العديد من المصارف العربية خلال هذا العام مع تفاوت

الأمر فيما بين هذه المصارف⁽¹⁾. وقد ارتبط تباطؤ نمو النشاط الإقراضي في جانب منه بتراجع الطلب على الائتمان من قبل القطاع العام في ظل الأداء الجيد للمالية العامة في العديد من الدول العربية.

ومن جانب آخر، واصلت المصارف العربية سعيها لمواكبة التطورات التقنية المصرفية المتسارعة وإدخال الملائم منها إلى أعمالها وخدماتها، حيث تزايد توجه العديد من المصارف نحو تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والاستثمار في أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية الإلكترونية. والجدير ذكره، أن هذا التوجه ما زال بطيئاً أو في خطواته الأولى لدى العديد من المصارف العربية في ظل عدد من الصعوبات المتمثلة في ارتفاع التكلفة والنقص في الخبرات وعدم توافر المتطلبات اللازمة في البنية التحتية والبيئة المصرفية.

كما تواصلت عمليات الدمج والحياسة بين المصارف العربية خلال عام 2000، وإن كانت ما تزال بوتيرة بطيئة نسبياً. وقد بلغ عدد هذه العمليات خلال هذا العام ست عمليات، شملت مصارف في البحرين وتونس وعمان ولبنان، غير متضمنة لمصارف عربية كبيرة⁽²⁾. وتجدر الإشارة إلى أهمية دفع وتعميق عمليات الدمج والتحالفات الاستراتيجية بين المصارف في العديد من الدول العربية، بما يعزز تنافسية هذه المصارف وقدرتها على تقديم خدمات استثمارية وتمويلية جديدة.

الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية

ارتفعت الموجودات الإجمالية للمصارف التجارية العربية⁽³⁾ بنسبة 7.3 في المائة خلال عام 2000 لتصل إلى حوالي 535.7 مليار دولار في نهايته مقابل 499.4 مليار دولار في نهاية عام 1999. وعلى الرغم من كون هذه النسبة أعلى

(1) تشير بيانات اتحاد المصارف العربية (غير المدققة) إلى أن الأرباح الصافية للمصارف العربية مجتمعة قد نمت بنسبة 12.0 في المائة خلال عام 2000، وأن معدل العائد على الموجودات قد بلغ 1.62 في المائة ومعدل العائد على حقوق المساهمين قد بلغ 13.8 في وهي مستويات مرتفعة بالمقاييس العالمية. كما تظهر على الصعيد نفسه، البيانات المجمعة لمصارف دول مجلس التعاون الخليجي أن الأرباح الصافية لهذه المصارف قد ارتفعت بنسبة 16.8 في المائة خلال عام 2000، في حين ارتفع معدل العائد على الموجودات لهذه المصارف من 1.50 في المائة إلى 1.64 في المائة، كما ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين من 12.51 في المائة إلى 13.86 في المائة خلال هذا العام.

(2) في البحرين، تم اندماج بنك فيصل الإسلامي وشركة الخليج الاستثمارية الإسلامية لتشكلا بنك شامل البحريني، كما تم اندماج بنك الكويت المتحد ومقره لندن والبنك الأهلي التجاري ومقره البحرين لتشكلا بنك الأهلي المتحد. وفي عمان تم اندماج البنك التجاري العماني وبنك مسقط. وفي تونس، تم اندماج ثلاثة مصارف معاً، هي الشركة التونسية للبنك (البنك الدامج) وبنك التنمية للاقتصاد التونسي والبنك القومي للتنمية السياحية. أما في لبنان فقد قام بنك الاعتماد اللبناني بشراء بنك أمريكي إكسبرس لبنان، كما تم الدمج بين بنك لبنان المتحد والبنك اللبناني للتجارة (البنك الدامج).

(3) تشمل البنود داخل الميزانية فقط وفقاً للميزانيات المجمعة للمصارف التجارية المعدة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في جميع الدول العربية باستثناء العراق والصومال التي لم تتوفر ببيانات عنهما. كذلك فإن بيانات الجزائر والسودان وموريتانيا ليست مكتملة لنهاية العام.

من مثيلتها المحققة في العام السابق، إلا أنها أقل من نسبة النمو للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية مجتمعة خلال هذا العام، كما هو الحال لمعظم الدول فرادى، فقد تجاوز معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقوماً بالعملات المحلية نسبة النمو المحققة للموجودات المصرفية في جميع الدول العربية باستثناء الأردن والسودان وسورية والمغرب وموريتانيا واليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة نمو هذه الموجودات مقومة بالعملة المحلية قد تجاوزت 10 في المائة خلال هذا العام في جميع الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بخلاف الإمارات بالإضافة إلى تونس وجيبوتي وليبيا. وقد بلغت هذه النسبة أعلاها لدى مصارف السودان نحو 34 في المائة تليها مصارف سورية واليمن نحو 28 في المائة، في حين بلغت أدناها لدى مصارف البحرين وجيبوتي نحو واحد في المائة. ويذكر أن الموجودات الإجمالية للمصارف التجارية في كل من السعودية ومصر والإمارات ولبنان والكويت مجتمعة تشكل حوالي 70 في المائة من الموجودات الإجمالية للمصارف التجارية العربية.

الودائع

نمت الودائع الإجمالية للمصارف التجارية العربية خلال هذا العام بنحو 6.7 في المائة لتبلغ حوالي 343.3 مليار دولار في نهايته. ويلاحظ أن 90 في المائة من الزيادة في الودائع كان مردها النمو في ودائع القطاع الخاص المقيم، وأن قرابة 40 في المائة من زيادة ودائع هذا القطاع قد جاءت على شكل زيادة في الودائع الجارية مقابل 60 في المائة على شكل زيادة في الودائع الادخارية والأجلة. ويذكر أن ودائع القطاع الخاص المقيم قد بلغت في نهاية عام 2000 نحو 291.0 مليار دولار أي ما يعادل 84.8 في المائة من الودائع الإجمالية للمصارف التجارية العربية، مسجلة بذلك نسبة نمو بلغت نحو 8.5 في المائة.

وقد نمت ودائع القطاع الخاص المقيم مقومة بالعملة المحلية خلال العام في جميع الدول العربية دون استثناء. وقد تراوحت نسبة نموها بين 1.6 في المائة في جيبوتي و 41.1 في المائة في سورية، وتجاوزت هذه النسبة 10 في المائة في بقية الدول باستثناء لبنان وتونس والجزائر والسعودية وعمان، حيث تراوحت النسبة في هذه الدول بين 7 و 10 في المائة. وإذا نظرنا إلى هذه الودائع مقومة بالدولار الأمريكي، نجد أنها تنخفض في تونس مسجلة نسبة تراجع بلغت نحو واحد في المائة، كذلك يلاحظ أن نسبة النمو كانت دون 7 في المائة في كل من الجزائر وجيبوتي ومصر والمغرب، وذلك نتيجة لتراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار في هذه الدول خلال عام 2000.

جدول رقم (1)
تطورات الودائع لدى المصارف التجارية العربية

(مليون دولار)

السنة	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1999	198852.9	69364.3	268217.0	321694.6	58.7
2000	212762.5	78267.8	291030.3	343322.4	54.9
نسبة التغير	7.0	12.8	8.5	6.7	(3.8)

المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

ومن حيث القيمة الإجمالية لودائع القطاع الخاص المقيم، تحتل مصارف السعودية المرتبة الأولى حيث بلغت حوالي 58.0 مليار دولار في نهاية عام 2000، تليها مصارف مصر بنحو 49.6 مليار دولار، فمصارف لبنان بنحو 32.1 مليار دولار، ثم مصارف الإمارات والكويت والمغرب بحوالي 31.8 و25.3 و20.5 مليار دولار على التوالي. ويلاحظ أن الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص المقيم (بما في ذلك الودائع بعملات أجنبية)، تشكل الجزء الأكبر من ودائع القطاع الخاص المقيم في جميع الدول العربية، باستثناء السعودية وليبيا والمغرب وموريتانيا حيث تشكل الودائع الجارية الجزء الأكبر من هذه الودائع. وتتجاوز نسبة الودائع الادخارية والأجلة 80 في المائة من ودائع القطاع الخاص المقيم في كل من الأردن والإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر واليمن. وتصل هذه النسبة أعلاها في لبنان بنحو 98.2 في المائة، ثم في مصر بنحو 93.7 في المائة، فقطر بنحو 89.8 في المائة، في حين تصل هذه النسبة أدناها في كل من ليبيا وموريتانيا بنحو 31.0 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أنه من حيث القيمة، فإن الودائع الادخارية والأجلة لدى المصارف المصرية تحتل المرتبة الأولى عربياً بنحو 49.0 مليار دولار تليها المصارف اللبنانية بنحو 31.6 مليار دولار، فالمصارف السعودية بنحو 24.2 مليار دولار.

ويذكر أن نسبة النمو في الودائع الجارية للقطاع الخاص المقيم بلغت 12.8 في المائة خلال عام 2000 وهي أعلى من نسبة النمو في الودائع الادخارية والأجلة، البالغة 7.0 في المائة مخالفة بذلك نمط النسب المحققة في السنوات السابقة، حيث كانت نسب نمو الودائع الادخارية تفوق مثيلاتها الجارية. كما يشار إلى أن نسبة النمو في الودائع الجارية كانت أعلى من مثيلتها لدى الودائع الادخارية والأجلة في جميع الدول العربية خلال هذا العام باستثناء البحرين وجيبوتي وسورية ولبنان ومصر. ويلاحظ أن حصة الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص قد ازدادت في خمس دول عربية خلال هذا العام، وهي الأردن وتونس وعمان ولبنان ومصر، وذلك من أصل إحدى عشر دولة توفرت عنهم بيانات في هذا الشأن. وبلغت أعلى الزيادات لدى مصارف لبنان، فقد ارتفعت حصة الودائع بالعملات الأجنبية من الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص المقيم من نحو 56.6 في المائة مع نهاية عام 1999 إلى 62.3 في المائة مع نهاية عام 2000 أي بنحو 5.7 نقطة مئوية تليها مصارف مصر بنحو 2.5 نقطة مئوية لتشكل قرابة 23.5 في المائة من الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص المقيم لدى هذه المصارف. ويذكر أن هذه النسبة لدى المصارف

اللبنانية هي الأعلى بين الدول العربية تليها مصارف اليمن بنحو 61.1 في المائة التي شهدت تراجعاً طفيفاً خلال هذا العام، ثم مصارف الأردن والسعودية والإمارات ومصر على الترتيب.

أما فيما يخص ودائع القطاع العام⁽⁴⁾، فقد نمت بنحو 2.0 في المائة خلال هذا العام لتبلغ حوالي 37.7 مليار دولار. وقد تفاوتت نسب النمو أو الانخفاض لهذه الودائع بشكل كبير بين الدول العربية. فبينما شهدت زيادة في كل من الأردن والإمارات والبحرين والسعودية والسودان وسورية وقطر ولبنان ومصر واليمن، تراجعت في بقية الدول. وبلغت أعلى نسب الزيادة لهذه الودائع لدى مصارف الإمارات بنحو 57.2 في المائة، تليها مصارف اليمن وقطر ومصر، في حين سجلت أعلى نسب الانخفاض في جيبوتي بنحو 62.7 في المائة، تليها مصارف ليبيا والجزائر. ويذكر أن حصة ودائع القطاع العام من الودائع الإجمالية للمصارف التجارية العربية تصل أعلاها لدى مصارف موريتانيا بنحو 30.5 في المائة، تليها مصارف قطر بنحو 25.5 في المائة، وتتراوح هذه الحصة بين 10 إلى 20 في المائة في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وليبيا، وتقل عن ذلك في بقية الدول العربية.

ومن جانب آخر، فقد تراجعت نسبة الودائع المصرفية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 58.7 في المائة إلى 54.9 في المائة خلال عام 2000. ويلاحظ أن هذه النسبة قد تراجعت في جميع الدول العربية خلال هذا العام، باستثناء الأردن وتونس والسودان وسورية ولبنان والمغرب وموريتانيا. وتصل هذه النسبة أعلاها لدى مصارف لبنان بنحو 234.5 في المائة، تليها مصارف الأردن والبحرين بنحو 109.7 في المائة و83.2 في المائة على التوالي، في حين تصل أدناها لدى مصارف السودان بنحو 6.0 في المائة فقط وتليها مصارف موريتانيا واليمن بنحو 18.2 في المائة و18.7 في المائة على التوالي. ويذكر أن هذه النسبة تتجاوز 40 في المائة في بقية الدول العربية باستثناء الجزائر وعمان، ملحق (5/8).

النشاط الإقراضي

شهد النشاط الإقراضي للمصارف التجارية العربية خلال عام 2000 تباطؤاً في معدلات نموه وذلك للعام الثاني على التوالي، بالمقارنة مع التوسع في هذا النشاط خلال الأعوام القليلة السابقة. ويلاحظ أن نسبة النمو في التسليفات والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص كانت أقل في المتوسط من نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وكذلك من نسبة النمو في الودائع المصرفية لهذا القطاع وذلك لأول مرة منذ عدة سنوات.

وتشير البيانات إلى أن الائتمان المقدم للاقتصاد خلال عام 2000 من قبل المصارف التجارية العربية قد ارتفع بنسبة 3.0 في المائة مقابل نحو 5.4 في المائة في عام 1999 وحوالي 12.9 في المائة في عام 1998. وقد سجل الائتمان المقدم للقطاع الخاص (بما في ذلك المطلوبات على المؤسسات المالية) نسبة نمو بلغت 4.8 في المائة، في حين بقي الائتمان

(4) تشمل في بعض الدول ودائع الهيئات والمؤسسات العامة.

المقدم للقطاع العام (متضمناً المؤسسات العامة) على نفس مستواه المسجل في نهاية عام 1999، مع ميل طفيف نحو الانخفاض. ويرتبط ذلك بالتحسن الملحوظ في أوضاع المالية العامة خلال هذا العام، الأمر الذي قلص الحاجة إلى الاقتراض.

وقد سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص مقوماً بالعملة المحلية نمواً في كل الدول العربية خلال عام 2000. وقد بلغ معدل النمو في هذا الائتمان أقصاه لدى مصارف السودان بنحو 67.5 في المائة تليها مصارف موريتانيا واليمن بنحو 21.6 في المائة و21.3 في المائة على التوالي، كما تجاوزت هذه النسبة 10 في المائة في كل من تونس وجيبوتي ومصر والمغرب، وكانت دون ذلك في بقية الدول. وقد بلغت هذه النسبة أدناها بين هذه الدول لدى مصارف عُمان والبحرين بنحو 1.3 في المائة و1.6 في المائة على التوالي.

جدول رقم (2) القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية

(مليون دولار)

السنة	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1999	339441.0	127084.4	212356.6	62.6	66.0	38.8
2000	349530.3	127059.4	222470.9	63.6	64.8	35.6
نسبة التغير	3.0	0.0	4.8	1.0	(1.2)	(3.2)

المصدر: مصدر جدول رقم (1).

وفي ضوء الارتفاع الكبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهدت نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً خلال هذا العام بواقع 3.2 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 35.6 في المائة. كما تراجع هذه النسبة بشكل فردي في جميع الدول العربية خلال هذا العام باستثناء الأردن وتونس ولبنان والمغرب وموريتانيا، ملحق (6/8).

وعلى صعيد حصة القطاعات الاقتصادية من الائتمان المقدم، أظهرت البيانات المجمع لأربع عشرة دولة عربية توفرت عنها بيانات⁽⁵⁾ استحوذ قطاع التجارة على المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية بنحو 24.9 في المائة من الائتمان المصرفي الإجمالي المقدم للقطاعات الاقتصادية تلاه قطاع التشييد والإسكان وقطاع الصناعة، والتسهيلات الشخصية

(5) هي الأردن والإمارات والبحرين وتونس وجيبوتي والسعودية وسورية وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر واليمن.

والمهنية بنحو 18.0 في المائة و17.3 في المائة و16.9 في المائة على التوالي، فيما بلغت حصة قطاع الزراعة نحو 1.6 في المائة. ويذكر أن حصة قطاع التجارة تجاوزت 20 في المائة في معظم الدول العربية التي توفرت عنها بيانات باستثناء الكويت وليبيا وقطر، ووصلت أعلاها في سورية بواقع 71.7 في المائة. أما قطاع التشييد والإسكان فتجاوزت حصته من الائتمان 20 في المائة في كل من الكويت ولبنان وليبيا، وكانت أكثر من 10 في المائة في بقية الدول باستثناء قطر واليمن. أما قطاع الصناعة فتجاوزت حصته 30 في المائة في مصر وتونس، فيما كانت حصته أقل من 10 في المائة في بقية الدول باستثناء الأردن والبحرين والسعودية واليمن حيث تجاوزت حصته 14 في المائة في هذه الدول. أما التسهيلات الشخصية والمهنية فقد تجاوزت حصتها 25 في المائة في كل من الإمارات والبحرين وقطر والكويت، ووصلت أعلاها في البحرين بنحو 35.1 في المائة.

أما بالنسبة لأجال القروض المقدمة، فعلى الرغم من بقاء هيمنة القروض قصيرة الأجل التي تشكل نحو أكثر من ثلثي القروض المقدمة للاقتصادات العربية، فإن نسبة القروض طويلة الأجل من إجمالي رصيد القروض المصرفية الممنوحة، واصلت تحسنها النسبي خلال عام 2000 في أغلب الدول التي توفرت عنها بيانات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن نسبة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض المقدمة وصلت أعلاها في اليمن بواقع 90.5 في المائة وتجاوزت 60 في المائة في معظم الدول العربية باستثناء الأردن.

القاعدة الرأسمالية

تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى أن نسبة نمو القاعدة الرأسمالية لهذه المصارف (حسابات رأس المال) قد بلغت 2.4 في المائة خلال عام 2000⁽⁶⁾. وتعتبر هذه النسبة الأدنى منذ عدة سنوات سابقة عكفت خلالها المصارف العربية على تدعيم رؤوس أموالها ورفع معدلات ملاءمتها. وتظهر البيانات إلى أن القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية مقومة بالعملة المحلية قد انخفضت خلال العام لدى مصارف سورية وعمان وجيبوتي، كما تنخفض كذلك عند تقييمها بالدولار لدى مصارف كل من تونس ومصر والمغرب واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن أعلى الزيادات المسجلة لحسابات رأس المال خلال هذا العام متجاوزة 13 في المائة، كانت لدى مصارف البحرين والسودان وقطر وليبيا وموريتانيا.

وفيما يخص نسبة حسابات رأس المال إلى الموجودات الإجمالية للدول العربية مجتمعة فقد بلغت 9.9 في المائة مقارنة بنحو 10.4 في المائة في عام 1999. وقد شهدت هذه النسبة انخفاضاً خلال هذا العام لدى جميع الدول العربية باستثناء البحرين وتونس وقطر وذلك نظراً لأن معدلات نموها خلال العام قد كانت أقل من معدلات نمو إجمالي الأصول المصرفية. ويذكر أن هذه النسبة وصلت أعلاها في نهاية عام 2000 لدى مصارف تونس بنحو 13.2 في المائة ثم لدى مصارف الإمارات بنحو 13.0 في المائة، ثم مصارف مصر وقطر بنحو 12.8 في المائة و12.6 في المائة على التوالي.

(6) لا تشمل الجزائر لعدم توفر بيانات عنها.

وتجاوزت هذه النسبة 10 في المائة في كل من الأردن وجيبوتي والسعودية وعمان والكويت، في حين تقل هذه النسبة عن 7 في المائة لدى مصارف سورية ولبنان وليبيا واليمن.

والجدير ذكره، أنه على الرغم من تراجع هذه النسب، إلا أنها في المقابل ما زالت تعتبر معدلات جيدة نسبياً، كما أنها لا تمثل كذلك معدلات كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر حسب معايير لجنة بازل، والتي تجاوزت النسبة المحددة لدى معظم المصارف العربية.

التطورات في أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2000⁽⁷⁾

واصلت الدول العربية خلال عام 2000 جهودها لتطوير وتحديث أسواق أوراقها المالية وتحسين أدائها، بغية زيادة كفاءة هذه الأسواق في حشد الموارد وتعزيز قدرتها التنافسية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وفي توفير التمويل طويل الأجل للقطاع الخاص لتمكينه من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية.

وقد شملت هذه الجهود العديد من الإجراءات التي هدفت إلى تحسين التشريعات والأنظمة التي تحكم عمل هذه الأسواق وتعزيز انفتاحها على الخارج، مع التركيز على جوانب زيادة الشفافية وحماية المستثمرين. فعلى الصعيد التشريعي والتنظيمي، أقرت السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم نشاط سوق الأوراق المالية، حيث تم إنشاء هيئة سوق الإمارات للأوراق المالية والسلع كجهة إشرافية، وسوق دبي المالي وأبوظبي للأوراق المالية كأسواق لتداول الأوراق المالية. وفي الأردن، تم وضع قانون الأوراق المالية ولوائحه الداخلية، حيز التنفيذ⁽⁸⁾. وفي مصر، تم إعداد مشروع قانون جديد لسوق الأوراق المالية أكثر شمولية من القانون السابق (قيد المصادقة)، يهدف إلى إعادة تنظيم مؤسسات السوق وتعزيز الشفافية وتوفير المزيد من الحماية والثقة للمتعاملين. كما تعمل السلطات في السعودية على تنظيم نشاط تداول الأوراق المالية القائم حالياً عبر شبكة المصارف التجارية، عبر إحداث ثلاث مؤسسات، هيئة للرقابة وبورصة ومركز للتسوية، بالإضافة إلى تنظيم نشاط الوساطة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تطور نشاط التعامل بالأوراق المالية في المملكة. وفي الكويت، أقرت لجنة سوق الكويت للأوراق المالية خلال هذا العام، إنشاء السوق الموازي بهدف تشجيع الشركات الصغيرة والجديدة على الإدراج، كما وضعت عدداً من المعايير والضوابط الجديدة لنظام البيع الآجل.

(11) يناقش هذا القسم التطورات في أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات في صندوق النقد العربي وهي الأسواق في الأردن والبحرين وتونس وعمان والسعودية والكويت ولبنان ومصر والمغرب.

(8) تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون الذي تم وضع مسودته الأولى في عام 1997، يفصل بين مؤسسات السوق المكونة من هيئة للرقابة وسوق لتداول الأوراق المالية (بورصة عمان) ومركز للإيداع والتحويل. وقد ألحق بالقانون لائحة تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية والتدقيق، ولائحة تعليمات الاستثمار المشترك، ولائحة تعليمات أعمال شركات الخدمات المالية، وتعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها.

كما اشتملت الجهود على مواصلة تحديث أنظمة التداول سعياً لقيام أنظمة إلكترونية بالكامل. وفي هذا الصدد، أقدمت بعض الأسواق العربية على إدخال أنظمة للتداول عن بعد، مثل الأردن والكويت ومصر (يقوم الوسطاء بتداول الأوراق المالية المدرجة من أماكن تواجدهم دون الحاجة إلى التواجد داخل القاعة). ففي الأردن، تم استكمال نظام شبكة المعلومات التي تربط جميع شركات الوساطة العاملة بهدف توفير سهولة الاتصال بين البورصة والوسطاء من خلال خدمة البريد الإلكتروني. كما أقرت الكويت مشروع الوساطة الإلكترونية، التي تتم من خلال وحدات متخصصة لدى شركات الوساطة. وفي مصر تم إدخال خدمة التداول عن بعد، بشكل اختياري لشركات الوساطة. والجدير ذكره أن هذه الخطوات تساهم في تسهيل التداول ورفع كفاءة الوسطاء. كذلك تجدر الإشارة على الصعيد نفسه، أن نظام التداول المعتمد في سوقي أبوظبي ودبي هو نظام إلكتروني، يسمح لعمليات تداول سريعة كما يوفر جميع المعلومات والبيانات بشكل آني. ومن جانب آخر، اتخذت بورصة بيروت بعض الخطوات نحو التحول إلى نظام تداول إلكتروني كامل.

ولم تقتصر جهود التحديث على أنظمة التداول، فقد شملت كذلك أنظمة التسوية والحفظ المركزي. ففي الأردن بدأ مركز إيداع الأوراق المالية بتنفيذ المرحلة التجريبية للنظام الإلكتروني لتسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية المسمى "نظام الإيكوتير". والجدير ذكره، أن هذا النظام الذي يستخدم كذلك في السعودية ومصر والإمارات والبحرين وقطر وفلسطين، هو نظام سهل الاستخدام من حيث إمكانية تشغيله ببرمجيات معربة من جانب، وفي بالمعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الشأن من جانب آخر. وقد بدأ العمل بهذا النظام في مصر خلال عام 2000، حيث أصبح قيد الأوراق المالية للشركات بالإيداع المركزي شرط للإدراج في البورصة.

ومن الواضح أن تحديث أنظمة التداول والتسوية والتطور في تقنيات وخدمات المعلومات المعمول بها في الأسواق العربية، ساهم في تطور نشاط الوساطة ونوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين. بالإضافة إلى ذلك، فقد حرصت هيئات وجهات الإشراف على الأسواق في الدول العربية على تطوير عمل الوسطاء وتعزيز كفاءتهم. ومن أبرز التطورات في هذا الشأن، إقدام السلطات في سوق البحرين للأوراق المالية على عدم السماح للوسطاء الماليين وممثلهم بمزاولة مهنة الوساطة ما لم يكونوا حاصلين على شهادة "مندوب استثماري" التي اعتمدها إدارة البورصة كشرط أساسي لتحديد الوسطاء الماليين المتعاملين في السوق. وفي عُمان أقدمت السلطات على تشجيع الدمج بين شركات الوساطة، عبر منح حوافز ضريبية، وذلك بهدف تشجيع قيام شركات وساطة كبيرة من جانب ومعالجة المشاكل التي تعاني منه بعض شركات الوساطة الصغيرة.

ومن جانب آخر، تواصلت خلال عام 2000 اتفاقيات الإدراج المشترك بين الأسواق العربية. ففي هذا الصدد، تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين هيئة الأوراق المالية الأردنية والهيئة العامة لسوق المال بمصر، تعمل بموجبها الهيئتان على زيادة وتنمية التعاون المشترك في كل ما يتعلق بإصدار وتسهيل شروط إدراج الأوراق المالية وتنظيم عمليات الإفصاح عن البيانات المالية الخاصة بالشركات المسجلة في السوق وتشجيع التعاون لوضع قواعد مشتركة للوسطاء الماليين. وفي مجال الإدراج المشترك بين الأسواق، تم خلال عام 2000 إدراج شركة السودان للاتصالات في سوق البحرين للأوراق المالية لتكون بذلك أول شركة سودانية تدرج خارج سوق الخرطوم للأوراق المالية.

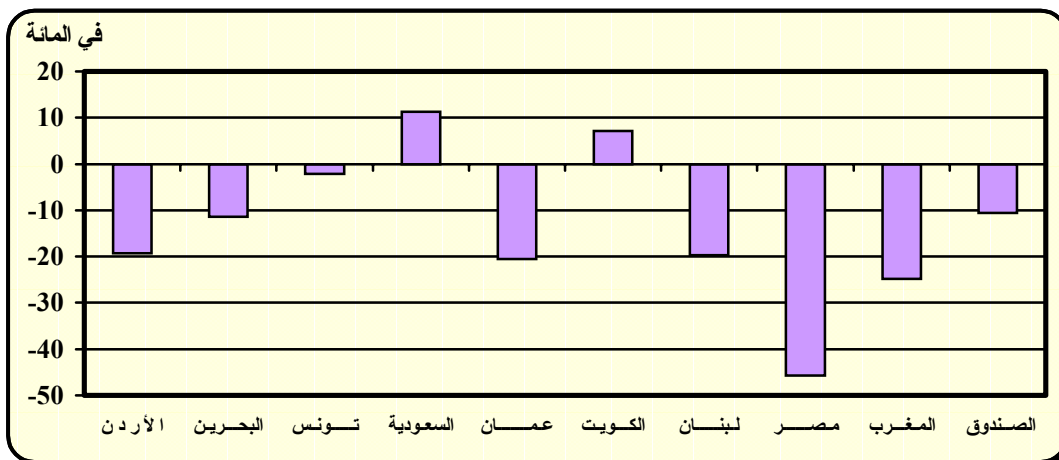
أما على صعيد الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، اتخذ عدد من الدول العربية خطوات على صعيد تعزيز الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، كان أبرزها ما تم في السعودية والكويت، حيث أقدمت السلطات في كل منهما على إصدار قوانين عديدة تشجع الاستثمار الأجنبي عبر منح العديد من الحوافز للمستثمرين.

كما واصلت من جانب آخر، أسواق الأوراق المالية العربية لعب دور مهم في نجاح عمليات الخصخصة التي يقوم بها عدد من الدول العربية. فقد كانت هذه الأسواق آلية رئيسية في خصخصة عدد من الشركات والمؤسسات العامة خلال عام 2000، كما هو الحال في مصر وتونس. كما اتخذ عدد من الدول العربية خطوات تشريعية ومؤسسية لخصخصة قطاعات البنى التحتية فيها كالطاقة والمياه والاتصالات، عبر إعادة تنظيم هذه القطاعات عبر مؤسسات وشركات يقدر أن يطرح جزء من أسهمها لاحقاً على الاكتتاب العام في أسواق الأوراق المالية.

أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2000

أظهر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي تراجع الأداء العام لأسواق الأوراق المالية المشاركة في القاعدة في نهاية عام 2000، إذ انخفض بنسبة 10.6 في المائة مقارنة مع عام 1999. ومن الملاحظ انخفاض مؤشرات أسعار الصندوق الخاصة بهذه الأسواق، باستثناء مؤشر الأسعار لسوق الأسهم السعودي وسوق الكويت للأوراق المالية اللذين ارتفعا بنسبة 11.3 في المائة و7.2 في المائة على التوالي. وقد بلغت هذه الانخفاضات أعلاها في مؤشر أسعار الصندوق الخاص بسوق المال بمصر، إذ انخفض بنسبة 45.8 في المائة. ويعكس هذا الانخفاض بجانب تراجع أسعار الأسهم، تأثر هذا المؤشر بانخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار خلال العام، حيث أن مؤشرات الصندوق يتم احتسابها مقومةً بالدولار.

شكل (2) : التغير في مؤشر الصندوق المركب وأسواق الأوراق المالية العربية بين عامي 1999 و 2000



وعلى الرغم من هذا التراجع لمؤشر الصندوق خلال العام إلا أنه يقل عن التراجع الذي سجلته معظم الأسواق المالية الدولية ممثلة بمؤشرات أدائها. فقد انخفض مؤشر الأسعار المركب لمؤسسة التمويل الدولية الخاص بالأسواق المالية الناشئة خلال هذا العام، بما نسبته 30 في المائة مقارنة مع العام السابق. وكانت الانخفاضات في مؤشرات الأسعار الخاصة بأسواق آسيا وأمريكا اللاتينية ووسط وشرق أوروبا، أعلى كذلك من الانخفاض في مؤشر الأسعار المركب للصندوق الخاص بالأسواق العربية.

وفيما يتعلق بأحجام أسواق الأوراق المالية العربية، انخفضت القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأسواق بنسبة 0.7 في المائة لتبلغ في نهاية عام 2000 حوالي 148.2 مليار دولار مقارنة مع 149.2 مليار دولار في نهاية عام 1999. ومن الملاحظ انخفاض القيمة السوقية لجميع الأسواق المشاركة في القاعدة باستثناء أسواق الأسهم في كل من السعودية والكويت وتونس. وتجدر الإشارة، إلى أن القيمة السوقية لهذه الأسواق قد استحوذت على قرابة 60 في المائة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في القاعدة. وبمقارنة القيمة السوقية لهذه الأسواق بالنتائج المحلي الإجمالي يلاحظ ارتفاع النسبة في كل من البحرين والأردن والكويت إذ بلغت حوالي 85 في المائة و60 في المائة و55 في المائة على التوالي، في حين يلاحظ تدني هذه النسبة في كل من لبنان وتونس وعمان إذ بلغت 10 في المائة و14 في المائة و18 في المائة على التوالي، كما بلغت في السعودية 39.1 في المائة وفي مصر والمغرب 32 في المائة لكل منهما. وبالنسبة لعدد الشركات المدرجة، فقد ارتفع هذا العدد خلال عام 2000 ليلبلغ 1678 شركة مقابل 1634 شركة خلال عام 1999، وذلك كمحصلة لإضافة وشطب واندماج بعض الشركات المدرجة في هذه الأسواق. وقد احتل سوق المال بمصر الترتيب الأول من حيث عدد الشركات إذ بلغ 1071 شركة، ويشكل هذا العدد ما نسبته 64 في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في الأسواق العربية، وجاءت بورصة عمان في المرتبة الثانية بواقع 163 شركة، ثم سوق مسقط للأوراق المالية بواقع 131 شركة.

جدول رقم (4) أسواق الأوراق المالية العربية 2000-1994

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
148,158.37	149,400.43	122,971.53	145,186.91	107,766.47	84,564.83	72,523.66	القيمة السوقية (مليون دولار)
36,538.93	35,594.16	35,536.37	63,894.75	30,529.62	14,988.24	10,513.17	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
9,073.07	11,865.52	15,837.26	35,856.03	26,621.45	9,590.30	3,150.05	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
1678	1,634.00	1,446.00	1,184.00	1,091.00	1,081.00	1,089.00	عدد الشركات المدرجة
24.66	23.86	28.92	43.90	28.28	17.71	14.49	معدل دوران الأسهم (%)
102.21	114.30	104.12	138.45	119.93	108.30	100.00	المؤشر المركب للصندوق

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية.

ومن جانب آخر، ارتفعت أحجام التداول في أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2000 مقارنة مع العام الماضي. فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 2.6 في المائة لتبلغ حوالي 36.5 مليار دولار مقارنة مع 35.6 مليار دولار خلال عام 1999. وقد ارتفعت قيمة التعاملات في أربعة أسواق مالية، هي وتونس ولبنان ومصر والسعودية بما نسبته 50.2 في المائة و30.9 في المائة و21.3 في المائة و14.8 في المائة على التوالي، في حين انخفضت في باقي الأسواق، وسجل أعلى انخفاض له في بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء بنسبة 52 في المائة ثم سوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 44.8 في المائة.

وبالنسبة لمعدل الدوران، وهو قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية الذي يعتبر مؤشراً على سيولة السوق، فقد ارتفع إلى 24.7 في المائة مقابل 23.9 في المائة لعام 1999. وبلغ هذا المعدل أعلاه خلال العام في سوق المال في مصر بنحو 41.3 في المائة. والجدير بالملاحظة، تراجع نشاط سوق الكويت للأوراق المالية بعد ما كان يحتل خلال السنوات الماضية المرتبة الأولى على صعيد نشاط التداول، إذ بلغ معدل الدوران نحو 20.2 في المائة خلال هذا العام، مقابل معدل بلغ 29.8 في المائة خلال عام 1999.

وفي المقابل، انخفض عدد الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية خلال عام 2000 بنسبة 23.5 في المائة ليلعب حوالي 9.1 مليار سهم. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 28.8 في المائة. ويشكل عدد الأسهم المتداولة في هذا السوق ما نسبته 74.5 في المائة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في جميع أسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في القاعدة.

أما فيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية غير المدرجة في القاعدة التي توفرت عنها بيانات، فقد شهدت معظم هذه الأسواق تراجعاً في أدائها خلال هذا العام أسوة ببقية الأسواق العربية. فعلى صعيد سوق الدوحة للأوراق المالية، سجل مؤشر أسعار السوق تراجعاً بنسبة 8.0 في المائة خلال هذا العام ليلعب 123.3 نقطة، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 10.5 في المائة خلال هذا العام ليلعب حوالي 31.6 مليون سهم، كذلك تراجعت القيمة السوقية الإجمالية بنحو 6.0 في المائة لتصل إلى حوالي 18.8 مليار ريال في نهاية هذا العام، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الشركات المدرجة إلى 22 شركة مقابل 21 شركة في نهاية العام السابق. وعلى صعيد سوق فلسطين للأوراق المالية، انخفض مؤشر القدس بنسبة 12 في المائة خلال عام 2000 ليصل إلى 208 نقطة، في حين ازداد عدد الأسهم المتداولة بنسبة 35.4 في المائة ليصل هذا العدد إلى 93.4 مليون سهم. وفي السودان، تشير البيانات إلى تراجع نشاط التداول، إذ انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 28.7 في المائة ليصل هذا العدد إلى نحو 141.7 مليون سهم، فيما بلغ عدد الشركات المدرجة 44 شركة أي بزيادة شركة واحدة عن العام السابق.

أما في الإمارات، فقد بلغت القيمة السوقية لسوق الإمارات للأوراق المالية (سوقي أبوظبي ودبي) حوالي 23.2 مليار دولار، في حين وصل عدد الشركات المدرجة إلى 28 شركة. وتجدر الإشارة إلى أنه وبالمقارنة مع الأسواق المدرجة في القاعدة، فإن سوق الإمارات يحتل المرتبة الثالثة من حيث القيمة السوقية بعد سوق الأسهم السعودي وسوق المال في مصر.

ملحق (1/8) : معدلات النمو في السيولة المحلية
(2000-1995)

(نسب مئوية)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
10.32	9.73	7.75	10.19	9.40	9.25	مجموع الدول العربية
10.18	11.97	8.06	7.75	0.30	6.57	الأردن
11.12	28.89	4.19	9.05	6.86	10.18	الإمارات
10.22	4.30	16.56	7.85	3.10	7.43	البحرين
14.19	18.88	5.43	16.51	13.35	6.57	تونس
12.81	14.01	19.08	18.19	14.45	9.03	الجزائر
1.13	3.83-	4.13-	4.55-	7.41-	5.28	جيبوتي
4.48	6.77	3.70	5.22	7.68	2.92	السعودية
33.86	24.63	29.92	37.67	65.30	73.30	السودان
18.99	13.42	10.52	8.37	10.05	9.16	سورية
...	الصومال
...	العراق
6.02	6.39	4.77	24.51	8.06	7.68	عمان
10.68	11.35	8.04	9.86	5.56	1.10	قطر
6.32	1.61	0.78-	3.89	0.60-	9.37	الكويت
9.56	11.07	16.08	19.34	27.79	16.45	لبنان
12.27	6.99	2.15	1.40	1.34	11.53	ليبييا
11.02	10.07	9.54	13.05	12.24	9.83	مصر
8.44	10.24	6.04	9.18	6.70	8.14	المغرب
26.73	2.15	4.15	8.00	5.06-	5.14-	موريتانيا
25.11	13.78	11.72	10.70	8.57	48.51	اليمن

المصدر : بيانات وطنية، وصندوق النقد العربي، النقد والائتمان في الدول العربية 1989-1999 وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، مايو 2001 .

ملحق (2/8) : التغير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
(1990 و 2000)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى		الائتمان المحلي (صافي)		صافي الموجودات الأجنبية		
2000	1999	2000	1999	2000	1999	
14.42	13.02	1.91	5.80	28.26	26.47	الأردن
5.56	2.93	4.38	7.80-	13.65	61.34	الإمارات
323.44	55.45-	5.94	20.10	38.96	19.30-	البحرين
57.61	2.71	27.52	13.64	23.89-	35.24	تونس
30.87	11.14	20.52-	25.24	358.09	39.65-	الجزائر
4.45-	16.13-	11.85	30.74-	11.09-	38.56	جيبوتي
73.22	68.21-	7.95-	21.94	18.03	14.43-	السعودية
3.72	7.04-	42.71	22.82	6.47	5.47-	السودان
24.67	18.88-	7.46-	4.60-	41.14	13.92	سورية
...	الصومال
...	العراق
5.48	3.18	9.89	0.16-	6.69-	26.78	عمان
9.69	29.68	13.59-	19.53	138.06	11.19	قطر
3.94	1.84	2.94-	0.74	46.32	6.42	الكويت
10.03	0.68-	15.19	12.24	5.29-	0.68	لبنان
0.27	1.99-	5.89-	3.16	69.14	10.32	ليبيا
5.45	12.26	11.65	16.59	10.15-	31.62-	مصر
4.66	0.18	10.98	3.43	7.46-	37.34	المغرب
27.38	10.17	643.63-	87.27-	234.88	1,643.31	موريتانيا
60.87	5.96	69.07-	14.28-	143.62	77.75	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/8) .

ملحق (3/8) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية
(2000-1995)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى						الائتمان المحلي (صافي)												صافي الأصول الأجنبية							
						2000		1999		1998		1997		1996		1995									
2000	1999	1998	1997	1996	1995	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	2000	1999	1998	1997	1996	1995		
3.4-	2.1	7.0	3.3-	3.8	3.3	3.4-	0.4	2.1	10.2	2.1	11.2	1.5	10.2	3.3-	5.2	0.4-	9.9	13.4	2.5-	10.5-	3.3	0.4	3.9-	مجموع الدول العربية	
4.0-	3.5-	4.6-	2.8-	1.8-	4.6-	1.3-	1.6	1.7	5.1	9.9	12.7	1.2-	2.4	2.2-	1.8	0.8-	8.7	12.6	10.4	2.0	8.1	0.3	2.5	الأردن	
3.0-	2.0-	8.5-	4.0-	2.9-	4.9-	4.7-	3.2	16.1-	8.1-	1.3-	12.3	0.7	14.2	2.6	10.3	4.1-	6.4	10.9	38.9	0.4	1.2-	0.6-	8.7	الإمارات	
9.5-	3.8	1.3-	1.6	4.8	16.0	0.3-	3.7	3.2	10.8	4.5	9.9	1.6	9.6	3.5-	3.0-	16.9	18.2-	16.1	10.3-	8.0	3.4-	1.3	9.6	البحرين	
11.8-	0.6-	1.6-	4.2-	9.4	2.1-	5.6	29.4	5.0	15.2	1.1-	8.8	3.4	16.6	1.3-	0.0-	1.2-	9.2	3.3-	4.3	1.8-	4.1	3.9	0.6-	تونس	
6.2-	2.3-	15.5	17.2-	10.3-	12.6-	10.7-	22.3-	9.2	25.0	11.0	10.0	15.6	11.8	15.1-	11.3	9.1-	26.3	41.3	8.6-	6.4-	23.6	13.5	4.6-	الجزائر	
1.1	4.7	1.8	1.5	3.4-	2.1-	1.1	7.2	0.8	25.9-	11.7-	3.0-	2.5-	2.8-	3.4	5.2	3.4	10.8	7.2-	17.3	2.9-	3.3-	9.2-	3.3-	جيبوتي	
3.0-	9.3	15.2	1.5-	2.7-	5.5	6.8-	3.5-	7.8	8.4	1.7-	8.2	1.2-	2.8	4.5-	3.5-	0.6-	2.8	10.9	10.9-	19.8-	3.9	13.9	5.4-	السعودية	
11.7-	25.6	134.3	64.7	338.7	237.4	12.7	30.1	13.9	16.2	14.3	18.0	9.3	15.9	47.7	75.7	25.9	36.8	18.5	18.3-	122.3-	42.9-	349.1-	200.8-	السودان	
6.1-	6.6	3.8	7.0-	2.4-	13.2-	5.9-	4.0-	8.2-	3.0-	1.1-	2.4-	4.6-	2.3	5.0-	1.9-	0.7-	10.0	29.1	9.8	9.1	13.1	14.3	12.4	سورية	
...	الصومال
...	العراق
2.7-	1.6-	5.4-	10.8-	1.1-	2.7-	9.5	11.2	10.7-	0.2-	7.6	26.8	7.8-	29.1	1.3-	12.6	2.3-	7.0	2.4-	8.2	16.7-	6.2	3.4-	3.3	عُمان	
3.9-	10.3-	2.6	5.7-	1.7-	2.9-	9.7-	16.1-	5.4-	19.2	3.1-	18.1	4.0-	13.5	4.6-	7.5	6.1-	1.9	30.7	2.5	12.6-	2.1	0.3-	2.1	قطر	
1.7-	0.8	4.8-	3.2-	1.5	4.6-	7.3-	3.5-	2.7-	0.9	1.4-	6.0	2.7-	14.2	10.8-	1.3-	2.0-	10.7	11.5	1.5	1.9-	7.2-	0.8-	3.3	الكويت	
2.1-	0.2	1.0-	1.9-	0.9	1.7-	10.5	13.4	5.1	10.7	10.7	20.1	13.4	23.7	12.9	24.2	5.1	18.0	1.7-	0.2	3.0-	2.5-	2.7	0.2	لبنان	
0.1-	0.8	2.1	12.1-	12.7	5.1-	23.8-	6.3-	13.2-	3.5	4.3	3.5	4.5-	4.4	11.6-	4.2-	1.0	7.3	18.7	2.7	3.5-	9.1	7.1-	10.4	ليبيا	
1.3-	2.9-	2.3-	1.9-	4.6-	3.7-	7.5	13.3	3.4	17.9	2.5	18.3	4.0	17.4	0.8-	14.0	0.1-	14.7	1.0-	5.0-	6.5-	2.4-	2.9	1.2-	مصر	
1.1-	0.0-	1.7-	0.6-	3.1-	0.2-	3.7	11.2	3.5-	0.8-	6.7	2.2	7.3	1.7	8.5	4.6	12.8	1.6-	6.6	1.0	2.5	1.3	4.5-	4.5-	المغرب	
19.9-	8.4-	26.8	5.5	12.5-	36.8	49.5-	12.6-	39.5-	13.7-	41.0-	32.3-	44.5-	32.7-	60.6-	45.4-	28.9-	71.5-	59.3	24.3	9.6	35.3	52.8	29.5	موريتانيا	
8.4-	0.9-	1.2-	6.6-	7.0-	2.5	45.4-	42.2-	14.1-	11.6-	18.5	23.9	2.0-	1.8	7.1-	10.4-	13.0	24.9	75.7	26.2	10.9-	15.5	26.0	21.1	اليمن	

المصدر : مصدر الملحق (1/8) .

ملحق (4/8) : مكونات السيولة المحلية
(2000-1995)

(نسب مئوية)

2000		1999		1998		1997		1996		1995		
شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	
58.56	41.44	58.50	41.50	58.54	41.46	57.33	42.67	56.40	43.60	55.67	44.33	مجموع الدول العربية
72.74	27.26	73.66	26.34	73.22	26.78	70.55	29.45	70.26	29.74	66.17	33.83	الأردن
75.93	24.07	76.25	23.75	71.89	28.11	73.25	26.75	74.40	25.60	74.42	25.58	الإمارات
79.33	20.67	78.22	21.78	80.51	19.49	78.39	21.61	77.53	22.47	77.03	22.97	البحرين
56.76	43.24	55.14	44.86	54.04	45.96	54.92	45.08	53.54	46.46	53.39	46.61	تونس
37.52	62.48	39.40	60.60	36.82	63.18	37.90	62.10	35.62	64.38	35.08	64.92	الجزائر
46.95	53.05	41.80	58.20	45.93	54.07	42.44	57.56	39.22	60.78	42.04	57.96	جيبوتي
47.40	52.60	47.98	52.02	50.27	49.73	48.10	51.90	48.58	51.42	48.15	51.85	السعودية
32.33	67.67	34.86	65.14	37.08	62.92	36.77	63.23	34.30	65.70	41.69	58.31	السودان
34.57	65.43	33.86	66.14	32.49	67.51	30.96	69.04	30.01	69.99	28.97	71.03	سورية
...	الصومال
...	العراق
77.79	22.21	77.53	22.47	76.41	23.59	73.50	26.50	69.26	30.74	68.98	31.02	عمان
84.53	15.47	83.92	16.08	81.93	18.07	80.88	19.12	80.24	19.76	80.02	19.98	قطر
82.02	17.98	82.14	17.86	84.87	15.13	83.62	16.38	83.05	16.95	83.93	16.07	الكويت
95.15	4.85	94.98	5.02	94.94	5.06	94.47	5.53	94.00	6.00	93.18	6.82	لبنان
28.15	71.85	33.61	66.39	34.20	65.80	32.25	67.75	31.85	68.15	29.10	70.90	ليبيا
80.52	19.48	79.63	20.37	79.27	20.73	79.23	20.77	79.23	20.77	79.17	20.83	مصر
38.09	61.91	37.95	62.05	38.64	61.36	39.01	60.99	38.17	61.83	37.21	62.79	المغرب
25.58	74.42	30.68	69.32	33.41	66.59	34.11	65.89	34.31	65.69	30.04	69.96	موريتانيا
47.90	52.10	45.37	54.63	46.02	53.98	44.24	55.76	41.87	58.13	33.89	66.11	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/8) .

ملحق (5/8) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية⁽¹⁾
(1999 و 2000)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج الإجمالي المحلي (عملة محلية)		نسبة التغير		2000		1999		مجموع الدول العربية
2000	1999	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
		6.7		343,322.4		321,694.6		
109.7	102.8	10.3	12.4	9,152.2	6,488.9	8,296.1	5,881.9	الأردن
66.6	72.0	11.4	11.4	44,058.5	161,805.0	39,566.5	145,308.0	الإمارات
81.8	89.6	9.9	9.9	6,517.6	2,450.6	5,930.3	2,229.8	البحرين
46.3	45.4	0.1	10.7	9,003.2	12,472.1	8,997.4	11,269.2	تونس
26.1	30.8	1.6-	7.0	14,031.2	1,057,150.0	14,253.1	987,940.0	الجزائر
44.6	45.9	1.2	1.2	244.7	43,488.0	241.8	42,965.0	جيبوتي
40.6	46.0	7.1	7.1	70,390.4	263,612.0	65,710.3	246,085.0	السعودية
6.0	38.5	35.7	35.5	766.3	197,224.0	564.7	145,520.0	السودان
43.6	38.5	23.8	23.8	8,452.9	390,946.0	6,828.7	315,826.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
34.1	40.4	6.7	6.7	6,732.9	2,588.8	6,307.9	2,425.4	عمان
60.7	69.4	18.0	18.0	9,984.9	36,345.0	8,463.9	30,808.5	قطر
68.4	81.9	6.2	6.7	25,948.2	7,931.7	24,427.0	7,430.2	الكويت
234.5	212.0	10.6	10.6	38,681.9	58,313.0	34,963.2	52,707.0	لبنان
41.8	47.3	4.6-	5.0	14,631.1	7,434.1	15,340.5	7,081.2	ليبييا
68.5	68.3	2.8	11.6	62,448.2	230,434.0	60,798.1	206,592.0	مصر
62.5	57.8	4.8	10.4	20,594.6	218,694.0	19,645.9	198,168.0	المغرب
18.7	17.4	6.2	19.1	169.9	42,878.0	160.0	36,001.0	موريتانيا
18.2	16.8	26.2	31.4	1,513.7	250,647.5	1,199.2	190,791.9	اليمن

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين .

(2) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: المصارف وسلطات النقد المركزية العربية، الإحصاءات المالية الدولية مايو 2001

ملحق (6/8) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
للمصارف التجارية العربية
(1999 و 2000)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		2000		1999		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
4.8		222,470.9		212,356.6		مجموع الدول العربية
4.5	4.5	5,985.8	4,243.9	5,729.3	4,062.1	الأردن
8.6	8.6	33,531.7	123,145.0	30,864.8	113,351.0	الإمارات
1.6	1.6	5,179.3	1,947.4	5,096.5	1,916.3	البحرين
2.2	13.0	9,569.9	13,257.1	9,367.5	11,732.7	تونس
5.0	14.1	2,634.5	198,490.0	2,508.7	173,890.0	الجزائر
14.3	14.3	176.8	31,413.0	154.7	27,490.0	جيبوتي
6.2	6.2	45,991.5	172,238.0	43,308.4	162,190.0	السعودية
67.7	67.5	285.9	73,570.0	174.0	43,937.0	السودان
1.7	1.7	1,656.5	76,611.0	1,629.1	75,345.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
1.3	1.3	7,092.0	2,726.9	7,000.7	2,691.8	عمان
9.0	9.0	5,029.9	18,309.0	4,614.2	16,795.6	قطر
4.8	5.4	19,206.2	5,870.9	18,319.9	5,572.5	الكويت
5.9	5.9	14,754.9	22,243.0	13,926.4	20,994.0	لبنان
5.4-	4.1	8,976.1	4,560.8	9,487.6	4,379.5	ليبيا
2.7	11.5	42,504.8	156,842.7	41,379.0	140,606.0	مصر
5.6	11.2	19,211.6	204,008.0	18,194.8	183,531.0	المغرب
8.4	21.6	226.2	57,071.0	208.6	46,942.0	موريتانيا
16.6	21.3	457.4	75,746.6	392.4	62,426.0	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدره بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: مصادر الملحق (5/8).

ملحق (7/8) : القواعد الرأسمالية
للمصارف التجارية العربية
(1999 و 2000)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		2000		1999		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
2.4		53,094.4		51,842.2		مجموع الدول العربية
4.7	4.7	1,943.4	1,377.9	1,857.0	1,316.6	الأردن
7.3	7.3	9,319.5	34,226.0	8,688.9	31,910.0	الإمارات
13.3	13.3	782.2	294.1	690.4	259.6	البحرين
1.3-	9.2	2,030.8	2,813.3	2,057.6	2,577.2	تونس
...	الجزائر
13.5-	13.5-	42.5	7,550.0	49.1	8,730.0	جيبوتي
2.8	2.8	11,622.2	43,525.0	11,305.2	42,338.0	السعودية
31.7	31.6	125.1	32,200.0	95.0	24,464.0	السودان
2.2-	2.2-	1,033.5	47,799.0	1,056.8	48,878.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
4.6-	4.6-	1,126.9	433.3	1,181.2	454.2	عمان
17.5	17.5	1,739.0	6,330.0	1,480.6	5,389.4	قطر
3.7	5.3	4,945.3	1,504.3	4,874.2	1,469.9	الكويت
8.9	8.9	2,902.0	4,376.0	2,666.0	4,019.0	لبنان (1)
8.3	19.2	1,562.5	793.9	1,442.5	665.8	ليبييا
3.3-	5.0	10,913.0	40,269.0	11,282.3	38,337.2	مصر
3.8-	1.3	2,776.2	29,480.0	2,885.5	29,106.0	المغرب
0.8	13.1	112.8	28,458.0	111.9	25,169.0	موريتانيا
0.4-	3.7	117.5	19,454.4	118.0	18,766.6	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدره بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: مصادر الملحق (5/8).